اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 71

16-22 مايو 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

غرفة دبي تتوقع ارتفاع النمو بالإمارة في 2011

توقعت غرفة دبي للصناعة والتجارة أن يرتفع معدل النمو في دبي في العام الجاري بفعل عدة عوامل خارجية وداخلية سوف تساهم في دفع عجلة الاقتصاد المحلي. وتوقعت الغرفة أن يؤدي تحسن توقعات نمو الاقتصاد العالمي إلى تنشيط النمو الاقتصادي في الإمارة هذا العام. وذكر تقرير للغرفة أن النمو في الأسواق الصاعدة لا يزال قويا. وتوقع أن تخبو آثار الأزمة الائتمانية العالمية وأن يكون لنجاح شركات دبي في إعادة الهيكلة تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي. وتوقع التقرير أيضا أن يرتفع الإنفاق في الإمارات وفي منطقة الشرق الأوسط على مشاريع البنية التحتية. كما توقع أن تستفيد دبي من التطورات السياسية التي تجري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقال التقرير إن هناك ارتفاعاً متوقعاً في الإنفاق في دول مثل الصين والبرازيل والهند وروسيا. وهناك مراكز نمو اقتصادي نشطة في آسيا. وهناك ارتفاع أيضا في الطلب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوف تستفيد منه دبي. وأضاف أن البنوك في دبي والإمارات عموماً استفادت من عملية التدخل النقدي الدولي بشكل غير مسوق لإنقاذ الاقتصاد العالمي بعد الأزمة الائتمانية، مثل تدخل المصرف الفدرالي الأميركي بضخ نحو تريليوني دولار في القطاع المصرفي. وتابع التقرير: من جانب آخر أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحقيق فوائض في الميزانيات في الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، مما سيرفع الإنفاق. ويركز الشرق الأوسط حاليا على تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الاعتماد على النفط وهو هدف جديد تسعى إليه حكومات المنطقة. وهناك العديد من الدول تريد استغلال فرص تراجع التكلفة في المشاريع لتنفيذ المزيد منها. وقد أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي عن مزيد من الإنفاق في العام الجاري. وقد ظلت المملكة العربية السعودية والإمارات سباقين في هذا المجال. وتوقع التقرير أن تؤدي التطورات السياسية الحالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تعزيز قطاعي السياحة والنقل في دبي. وقال: أدت التطورات أيضا إلى انتقال أعداد من العاملين في مكاتب المؤسسات المالية في البحرين إلى دبي. والى جانب ذلك يشعر المستثمرون الدوليون بمزيد من الأمان والاستقرار في الإمارات. وبالتالي من المتوقع ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد، وسوف يعود هذا بالفوائد على دبي بالطبع . وأضاف التقرير: هناك توسع كبير في القطاع التجاري نحو أسواق جديدة، والتجارة محرك تقليدي للنمو في دبي. وتراجع معدلات إيجار المنشآت التجارية يرفع الإقبال عليها في دبي من جانب شركات ومؤسسات جديدة. وقال: هناك تحسن في المناخ التجاري والاستثماري بعد التراجع في قيمة الإيجارات التجارية والسكنية في دبي. وتراجع معدلات الإشغال الإيجاري يعني مزيدا من الإقبال من جانب المستثمرين. وذلك بالإضافة إلى التحسن في المناخ التجاري واللوائح والقواعد التجارية. وهناك تحسن في أساسيات الاقتصاد الكلي في الإمارات ودبي بفعل التحسن في قطاع البنوك. وتحتل دبي مكانة عالمية بارزة كمركز تجاري ويسيطر ميناء جبل علي تقريبا على التدفقات التجارية في الشرق الأوسط. وهناك ارتفاع في صادرات المناطق الحرة المحلية، حيث فاقت معدلات الصادرات وإعادة الصادرات مستويات ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية. ويصاحب ذلك تراجع الواردات مما يقلل من الضغط على ميزان المدفوعات. كما يعزز إعادة التركيز على البنية التحتية والموقع الجغرافي المتميز لدبي من فرص النمو التجاري. وتوقع التقرير أن يزداد الانتعاش الاقتصادي في دبي والإمارات قوة مستفيدا من الاتجاهات العالمية، التي تشهد حاليا ارتفاعا في أسعار السلع، وتحسنا في أداء السياحة العالمية. وأضاف أنه من جانب آخر نجحت دبي في إعادة هيكلة المستحقات المالية مما ساهم في تحسن الأوضاع. وسوف يستمر الاستثمار في مجالات الخدمات اللوجستية والبنية التحتية مما يساعد دبي في الحفاظ على قدرتها التنافسية وتنميتها. وقالت الغرفة أنها سوف تساهم في تعزيز هذا الاتجاه عن طريق تعزيز الأواصر التجارية والاستثمارية مع القوى الاقتصادية الصاعدة التي تشمل البرازيل وروسيا والصين والهند، وتستعيد اتجاه النمو الاقتصادي الذي ساد قبل الأزمة الائتمانية العالمية. وسوف تعمل الغرفة على تعزيز بناء المؤسسات وإصلاحها

المصدر: البيان

الدولية

بريطانيا: التضخم ارتفع إلى 4.5 في المائة في أبريل
صفحة 02 ◄

صندوق النقد الدولي يصادق على قرض بقيمة 26 مليار يورو للبرتغال
صفحة 02 ◄

الاقليمية

الثماني تطلق شراكة بعيدة المدى مع مصر وتونس في 26 مايو
صفحة 03 ◄

السعودية توافق على منح مصر مساعدات بقيمة 4 مليارات دولار
صفحة 03 ◄

المحلية

أبوظبي الأولى عربياً بين أفضل الاقتصادات العالمية أداء في سوق الائتمان
صفحة 04 ◄

مسئول: دبي ستخفض الإنفاق حتى 2013
صفحة 05 ◄

الأوروبي للتعمير والتنمية يقرر بدء التوسع في شمال إفريقيا

وافق البنك الأوروبي للتعمير والتنمية يوم السبت على بدء عملية التوسع في أنشطته الاقراضية لتشمل دولا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك اثر سلسلة انتفاضات شعبية في العالم العربي. وسيستطلع البنك سبل تمويل مصر التي أطاحت احتجاجات شعبية برئيسها السابق حسني مبارك في فبراير شباط ودول عربية أخرى بالطريقة التي دعم بها دولا كانت خارجة من عباءة الشيوعية بعد سقوط الستار الحديدي قبل أكثر من 20 عاما. وقال فاسيلي ليلاكس محافظ البنك خلال اجتماع سنوي في عاصمة قازاخستان "نحن شهود على أوقات غير عادية وهذا يتطلب إجراءات غير عادية." لكن بعض مساهمي البنك الثلاثة والستين حثوا على توخي الحذر لدى دخول منطقة جديدة في وقت يشهد اضطرابات سياسية وأعمال عنف وان لم يمنعهم هذا من تأييد الخطوة التي تحظى بدعم الولايات المتحدة وألمانيا. وقال سيرجي ستورتشاك نائب وزير المالية الروسي "في ضوء مستوى تطور المجتمع المدني في كثير من الدول التي سيشملها التوسع فربما نتسبب في مشاكل كبيرة لانفسنا من البداية." وقال ان روسيا تؤيد الفكرة من حيث المبدأ لكن ينبغي أن يكون التوسع تدريجيا وعن طريق اقامة صندوق محدد لهذا الغرض. وقال "على حد علمي لا يقتصر هذا الموقف علينا." وتأسس البنك الأوروبي للتعمير والتنمية بعد انتهاء الحرب الباردة بهدف مساعدة الدول الشيوعية سابقا على التحول إلى اقتصاد السوق وقد أقرض نحو تسعة مليارات يورو لتمويل مشاريع في دول من كرواتيا في شرق أوروبا إلى قازاخستان على حدود الصين. وطلب مجلس المحافظين من مديري البنك تقديم مقترحات بحلول 31 يوليو تموز لمد نطاق عمل المؤسسة. ومن المتوقع أن يوافق البنك على طلب قدمته مصر - وهي من مساهميه - هذا الصيف لكي يعمل البنك بها. ويجهز المجلس العسكري الحاكم في مصر لإجراء انتخابات في سبتمبر.

المصدر: : رويترز

بريطانيا: التضخم ارتفع إلى 4.5 في المائة في أبريل

أفادت آخر التقارير الرسمية بأن معدل التضخم في بريطانيا ارتفع مجددا إلى 4.5 في المائة في شهر أبريل الماضي مقارنة بنحو 4 في المائة في مارس. ويرتبط هذا بارتفاع أسعار وسائل النقل خاصة تذاكر الطيران وأسعار التبغ والكحول. ورغم ذلك فإن مؤشر أسعار التجزئة لقياس التضخم والذي يشمل مدفوعات فوائد القروض العقارية سجل انخفاضا طفيفا ليصل إلى 5.2 في المائة في أبريل مقارنة بنحو 5.3 في المائة في مارس. لكن هذا المؤشر يعد حاليا في أعلى مستوياته منذ أكتوبر/تشرين الأول 2008. وأكد المركز الوطني للإحصاءات أن أسعار تذاكر الطيران ارتفعت في مارس بنحو 29 في المائة بينما ارتفعت أسعار تذاكر السفن بنسبة 22.3 في المائة. وكان تراجع التضخم في شهر مارس قد أثار نبرة من التفاؤل تجاه أداء الاقتصاد البريطاني عقب خطط التقشف التي بدأت حكومة ديفيد كاميرون في تنفيذها. ويرى محللون أن عودة التضخم يتشكل ضغطا متزايدا على البنك المركزي البريطاني (بنك أوف انجلاند) لرفع أسعار الفائدة إن عاجلا أو آجلا. وكان البنك المركزي قد رفض أخيرا زيادة أسعار الفائدة رغم توقعاته بأن يناهز التضخم نسبة 5 في المائة بحلول نهاية العام الحالي.

المصدر: : BBC Arabic

صندوق النقد الدولي يصادق على قرض بقيمة 26 مليار يورو للبرتغال

صادق صندوق النقد الدولي على منح البرتغال قرضا بقيمة 26 مليار يورو (36.9 مليار دولار). وأكد الصندوق أنه سيدفع منها 6.1 مليار يورو على الفور لتهدئة مخاوف المستثمرين بشأن ديون البرتغال. ومن المقرر أن يدفع المبلغ كاملا للبرتغال خلال السنوات الثلاث القادمة. ويعد هذا التمويل جزءا من حزمة إنقاذ قيمتها 78 مليار يورو مقدمة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وقال الصندوق في بيان إن إجمالي التمويل الذي سيمنح للبرتغال خلال عام 2011 سيشتمل على حوالي 12.6 مليار يورو من مصادره و25.2 مليار يورو من الاتحاد الأوروبي. وقال صندوق النقد في بيانه "لقد صممت الحزمة التمويلية كي تمنح البرتغال فرصة لالتقاط أنفاسها من الاستدانة من الأسواق". ودرجت البرتغال في الماضي على الاقتراض من الأسواق بتكلفة كانت تهدد استمرار البلاد في توفير نفقاتها العامة، على الرغم من اعلان الحكومة البرتغالية مرارا تدابير تقشفية في الميزانية. وأضاف البيان إن من الضروري كذلك "تنفيذ تدابير سياسية لاعادة اقتصادها (اليونان) الى الطريق الصحيح". وكان وزراء مالية الاتحاد الأوروبي وافقوا الاثنين الماضي بالإجماع على خطة الإنقاذ الكلية البالغة قيمتها 78 مليار يورو. يذكر أن البرتغال ثالث دولة في منطقة اليورو تطلب الحصول على صفقة إنقاذ بعد اليونان وأيرلندا. وهناك مخاوف من ألا تحقق صفقة إنقاذ اليونان المرجو منها، أو ألا تكون صفقة إنقاذ البرتغال الأخيرة في منطقة اليورو. كما تثور مخاوف في المنطقة من أن تضطر إسبانيا أيضا إلى طلب الحصول على صفقة إنقاذ، قد لا يتمكن الاتحاد الأوروبي من توفيرها.

الثماني تطلق شراكة بعيدة المدى مع مصر وتونس في 26 مايو

قررت مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى إطلاق شراكة بعيدة المدى مع مصر وتونس خلال قمة دوفيل المقرر عقدها بفرنسا يومى 26 و27 مايو 2011 لدعم اقتصاد البلدين في المرحلة الانتقالية. ويحضر القمة رئيس الوزراء المصري الدكتور عصام شرف ونظيره التونسي باجى قائد السيبسي وأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى. وقال مصدر بقصر الرئاسة الفرنسي "الإليزيه" إنه من المقرر مناقشة الشراكة في ثانى أيام القمة خلال لقاء مع رئيسي وزراء مصر وتونس وبحضور شركاء أخرين من بينهم سكرتير عام الأمم المتحدة بان كى مون ورئيس البنك الدولي روبيرت زوليك ونائب مدير صندوق النقد الدولي جون ليبسكي. وأرجع المصدر رغبة المجموعة في إقامة شراكة إستراتيجية مع مصر وتونس إلى أن الثورات العربية تشبه مرحلة سقوط حائط برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وآنذاك ساهمت الجهات الكبرى ومنها البنك الأوروبي للتعمير والتنمية في إعادة بناء دول شرق أوروبا ودعمها في مرحلة التحول الديمقراطي. ولفت المصدر إلى أن البنك الأوروبي للتعمير والتنمية ليس مجرد بنك ولكنه يمثل خبرة فريدة لمساعدة نمو الاقتصاديات الناهضة ومن هنا تأتي أهمية الاستعانة به لدعم الدول العربية في تحولها الديمقراطي. ومن المقرر أن يصدر في ختام أولى جلسات عمل اليوم الثاني للقمة إعلان خاص الشراكة بين المجموعة وكل من مصر وتونس. وعن تفاصيل الشراكة، أضاف المصدر أن مسألة الشراكة بين الثماني وتونس ستكون بعيدة المدى وتشمل مرحلتها الأولى استجابة دول المجموعة للطلبات القصيرة المدى للحكومتين المصرية والتونسية من أجل التمكن من الوفاء بالاستحقاقات القريبة الخاصة بتنظيم الانتخابات ومواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة الناجمة عن الثورات. وبعدها - وفقا للمصدر- تأتي حكومات جديدة منتخبة في مصر وتونس لطرح مطالبها في إطار الشراكة طويلة المدى مع دول المجموعة بالتنسيق مع شركاء آخرين من بينهم البنك الدولي وصندوق النقد وبنك الاستثمار الإسلامي من أجل مساعدة مصر وتونس على إنجاح المرحلة الانتقالية وتعزيز الانتقال نحو اقتصاد السوق بصورة مسئولة وتعزيز الديمقراطية ودولة القانون.

المصدر: : أخبار مصر

السعودية توافق على منح مصر مساعدات بقيمة 4 مليارات دولار

وافقت السعودية على تقديم مساعدات قيمتها حوالي 4 مليارات دولار لمصر لدعم اقتصادها، وفقاً لما ذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية يوم السبت 21-5-2011. وتلتمس القاهرة المساعدة من المانحين ومن صندوق النقد الدولي للمساهمة في سد عجز مالي حتى منتصف 2012 يقدر بعشرة مليارات إلى 12 مليار دولار، في أعقاب الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك في 11 فبراير الماضي. وتسببت الاحتجاجات والاضطرابات في نضوب إيرادات مصر من السياحة والاستثمار الأجنبي، في وقت زادت فيه التوقعات الشعبية والضغوط على الميزانية. وقالت الوكالة إن المشير حسين طنطاوي، رئيس المجلس العسكري الحاكم في مصر، "وجه رسالة شكر وتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وحكومة وشعب السعودية على الإسهام في دعم اقتصاد مصر بما يقارب 4 مليارات دولار أمريكي". والمبلغ موزع على شكل قروض ميسرة وودائع ومنح. وقالت صحيفة "الأهرام" المصرية نقلاً عن مصادر عربية في القاهرة لم تسمها، إن حزمة المساعدات الاقتصادية السعودية ستدعم الميزانية العامة لمصر والبنك المركزي والتنمية ومشاريع أخرى ومشتريات السندات. وانكمش الاقتصاد المصري بحوالي 7 بالمائة في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام.وقال وزير المالية المصري سمير رضوان يوم الخميس إنه يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر في نطاق لا يتعدى 3 إلى 4 بالمائة في السنة المالية القادمة التي تبدأ في الأول من يوليو المقبل.

المصدر: : العربية.نت

نمو صادرات السودان غير النفطية 34 % بالربع/1 بفضل قفزة في مبيعات الذهب

أظهرت بيانات رسمية نمو الصادرات غير النفطية للسودان حوالي 34 بالمائة في الربع الأول من العام الجاري بعد قفزة في صادرات الذهب. وسيستقل جنوب السودان مما سيحرم الشمال الذي يقطنه 80 بالمائة من السكان من مصدر دخله الرئيسي. ويسهم الجنوب بنسبة 75 بالمائة في إنتاج البلاد البالغ 500 مليون برميل يوميا من النفط. ويحاول السودان إقامة صناعات غير نفطية لخفض اعتماده على الاستيراد واحتواء التضخم السنوي الذي بلغ 16.5 بالمائة في أبريل. ويشكل النفط 90 بالمائة من إيرادات الدولة. وقال البنك المركزي السوداني في بيان إن قيمة الصادرات غير النفطية ارتفعت 34 بالمائة إلى 451.91 مليون دولار في الربع الأول من العام مقارنة بالفترة نفسها العام الماضي. وأظهرت البيانات أن صادرات الذهب قفزت 45 بالمائة إلى 246.88 مليون دولار خلال نفس الفترة. كان وزير التعدين السوداني عبد الباقي الجيلاني قال إن السودان يسعى إلى زيادة إنتاج الذهب وانه قد ينتج ما يصل إلى 74 طنا هذا العام. وبلغ الإنتاج الرسمي العام الماضي 36 طنا أو أكثر من 70 طنا بحساب الذهب الذي تم تهريبه. وأظهرت البيانات نمو القروض المصرفية إلى القطاع الصناعي 29 بالمائة في مارس مقارنة مع الشهر ذاته من العام الماضي. وحاول البنك المركزي تحسين السيولة النقدية والإقراض ومحاربة ندرة الدولار عن طريق خفض قيمة الجنيه السوداني في نوفمبر تشرين الثاني. لكن ذلك أسهم في ارتفاع التضخم إلى 16.5 بالمائة في أبريل مقابل 9.8 بالمائة في نوفمبر بفعل ارتفاع أسعار الواردات.

المصدر: : رويترز

أبوظبي الأولى عربياً بين أفضل الاقتصادات العالمية أداء في سوق الائتمان

حافظت الإصدارات السيادية لحكومة أبوظبي على موقعها المتصدر لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن قائمة أفضل الاقتصادات أداء في أسواق الائتمان خلال الربع الأول من العام الجاري، وفقا للتصنيف ربع السنوي لمخاطر الديون السيادية الذي أصدرته "سي.ام.ايه داتافيجن"، والذي احتلت فيه أبوظبي المرتبة 24 بين أقوى 25 اقتصادا في العالم، من ناحية الأقل مخاطرة. واظهر التصنيف انه رغم ارتفاع تكلفة التأمين على الديون السيادية لأبوظبي ضد مخاطر التخلف عن السداد أو إعادة الهيكلة خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة بلغت 7,5%، نتيجة تذبذب التكلفة على الديون السيادية لجميع بلدان العالم بشكل ملموس هذه الفترة، إلا أنها ظلت محتفظة بموقعها في صدارة بلدان المنطقة وضمن أفضل الاقتصادات العالمية أداء في أسواق الائتمان، مدعومة بالملاءة المالية التي تتمتع بها حكومة الإمارة. ووفقا لبيانات مؤسسة "سي.ام.ايه داتافيجن"، التي تراقب مبادلات الالتزام مقابل ضمان، فقد بلغت تكلفة التأمين على مخاطر ديون أبوظبي السيادية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري (سعر مبادلات الالتزام مقابل ضمان) 109,9 نقطة أساس، مقارنة مع 93,8 نقطة في 31 ديسمبر 2010، لتأتي بذلك في المرتبة 24 عالميا ضمن قائمة الاقتصادات الـ 25 عالميا الأقل مخاطر بالنسبة للديون السيادية. يذكر إن تكلفة التأمين على الديون السيادية لأبوظبي لأجل 5 سنوات عادت بنهاية شهر أبريل الماضي لتستقر عند أدنى مستوى لها في الشرق الأوسط، إذ أظهرت بيانات "سي.ام.ايه داتافيجن" الشهرية، تحسن موقف إصدارات أبوظبي من السندات والصكوك في الأسواق العالمية، لتبلغ نسبة التأمين على ديون أبوظبي السيادية لأجل خمس سنوات 94 نقطة أساس، وهو المستوى ذاته المسجل بنهاية عام 2010. وبحسب تقرير "مخاطر الديون السيادية" للربع الأول من 2011، تصدرت النرويج قائمة البلدان الأقل مخاطر بالنسبة للديون بعد ان سجلت 17,4 نقطة، تلتها السويد بنحو 27,8 نقطة، ثم فنلندا بنحو 29,5 نقطة، وسويسرا بنحو 34,8 نقطة، وهولندا بنحو 38,2 نقطة، والدنمارك بنحو 38,7% نقطة، ثم هونج كونج بنحو42 نقطة، والولايات المتحدة التي المرتبة التاسعة بنحو 42,4 نقطة، تلتها المانيا في المرتبة العاشرة بنحو 44,9 نقطة. ويقيس التصنيف قدرة الدول على الوفاء بديونها وتحصل على تصنيف أعلى كلما كانت احتمالية عدم الوفاء متدنية. وفي المقابل، تصدرت اليونان قائمة الدول العشر الأقل قدرة على الوفاء بديونها السيادية بعد إن قفزت تكلفة التأمين على ديونها لأجل 5 سنوات بنسبة 57,7% لتصل إلى 1037,2 نقطة تلتها فنزويلا وأيرلندا والبرتغال والأرجنتين أوكرانيا وجاءت دبي في المرتبة السابعة، تلتها لبنان والعراق ومصر التي جاءت في المرتبة العاشرة. وعلى صعيد ترتيب البلدان العربية، فقد جاءت قطر في المرتبة السادسة والعشرين عالميا لتصبح ثاني دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد ابوظبي ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة 39 ثم تونس في المرتبة 42 والمغرب في المرتبة 43 عالميا. ووصلت تكلفة تأمين ديون إصدارات دول المنطقة إلى ذروتها خلال مارس، إذ بلغت بالنسبة لقطر نحو 120 نقطة أساس كما في 17 مارس، ثم المملكة العربية السعودية بنحو 143 نقطة وتونس بنحو 217 نقطة والمغرب بنحو 215 نقطة، والبحرين بنحو 359 نقطة، ولبنان بنحو 396 نقطة ومصر بنحو 450 نقطة ودبي بنحو 460 نقطة.

المصدر: : الاتحاد

مسئول: دبي ستخفض الإنفاق حتى 2013

قال أحمد حميد الطاير عضو في اللجنة العليا للسياسات المالية في دبي في تصريحات صحفية إن الإمارة التي تعاني أزمة ديون ضخمة تعتزم خفض الإنفاق الحكومي بما بين 20 و25 في المائة حتى عام 2013 لسد فجوة التمويل. وقال إن الخطوة التي تهدف إلى توفير نحو 3.5 مليار درهم (953 مليون دولار) بمثابة "اجراء احترازي". وفي وقت سابق من العام وافق حاكم دبي على ميزانية الحكومة لعام 2011 بعجز يصل إلى 3.77 مليار درهم تقريبا. وقال الطاير "لسد فجوة التمويل يجب خفض انفاق المؤسسات الحكومية بما بين 20 و25 بالمئة حتى عام 2013." وعلى دبي نحو 30 مليار دولار من الديون التي يستحق أجلها خلال العامين المقبلين بينها 12 مليارا تستحق هذا العام. ويحين أجل استحقاق أكبر دين وقدره أربعة مليارات دولار لمؤسسة دبي للاستثمار في نوفمبر. ويمثل العجز في 2011 نحو 1.1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2008 وهو أخر عام تتوفر بيانات اقتصادية كاملة بشأنه. وأضاف "العجز في ميزانية 2011 ليس مبعثا لقلق كبير بعد وبالتأكيد سنبحث عن بدائل (للايرادات) خلال العام." ويتوقع محللون أن تغطي دبي العجز باصدار سندات بالرغم من التوقعات السلبية بشأن الديون. وأجبر انفجار فقاعة العقارات دبي على التعامل مع ديونها المتراكمة التي تقدر بنحو 115 مليار دولار أو 123 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي واتخاذ إجراءات تقشفية خلال العام الماضي. وقال الطاير إن خفض الإنفاق خلال السنوات القليلة المقبلة لا يعني إن المؤسسات الحكومية ستزيد الرسوم أو رسوم الخدمات بهدف زيادة الإيرادات.

المصدر: : رويترز

« المركزي الإماراتي»: لا تأثير للنظام الجديد على أرباح المصارف

استبعد المصرف المركزي حدوث تأثيرات سلبية على الأرباح المصرفية بعد تطبيق النظام الجديد لتصنيف القروض وتحديد مخصصاتها مشيرا إلى أن الهدف من النظام تحديد إطار عام لتقييم محفظة القروض والسلف بما يتلاءم مع المعايير المعتمدة من قبل لجنة بازل وأفضل الممارسات الدولية حيث يتوجب تطبيق الأمر نفسه بالنسبة لتعليق الفوائد. وقام المصرف المركزي بمراجعة قواعد تصنيف القروض وتحديد مخصصاتها بما يتناسب مع المعايير الاحترازية الدولية. وستكون هذه المراجعة عاملاً مساعداً على رسم صورة أكثر واقعية للوضع المالي للبنوك والمؤسسات المالية. وقال مدير دائرة الخزانة بالمصرف المركزي لـ «البيان الاقتصادي» إنه في السابق كان يتوجب ترحيل الفوائد المستحقة غير المقبوضة الى حساب خاص يفتح ضمن سجلات البنك للقرض المعني تحت مسمى «حساب فوائد معلقة» ولا يرحل لحساب الأرباح والخسائر إذا تأخر دفع الفوا ئد المستحقة لمدة أكثر من 180 يوما ووفقا للنظام الجديد تم تخفيض هذه المدة إلى 90 يوما. وأضاف أن المصرف المركزي يتابع التطورات المتعلقة بهذا الموضوع بشكل مستمر مع البنوك لبحث مدى تأثرها بالنظام الجديد وبحث الأمر إذا دعت الحاجة لذلك. وأعرب عن اعتقاده بأن البنوك لن تتأثر بدرجة كبيرة بتطبيق النظام الجديد في هذا المجال نظرا لأن معظم البنوك كانت تتعامل أصلا على أساس عدم الترحيل لحساب الأرباح والخسائر إذا تأخر دفع الفوائد المستحقة لمدة أكثر من 90 يوما رغم أنه كان يسمح لها بالتأخر حتى 180 يوما.

المصدر: : البيان

352.8 مليار درهم قيمة تجارة المناطق الحرة بالإمارات خلال عام 2010

حققت تجارة المناطق الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة نمواً كبيراً خلال عام 2010 مقارنة بالعام السابق عليه. فقد بلغ حجمها خلال العام 2010 من حيث القيمة نحو 352.8مليار درهم منها 201.4مليار درهم قيمة الواردات و151.4 مليار قيمة الصادرات وإعادة التصدير بمعدل نمو يبلغ 23في المائة. وقالت الهيئة الاتحادية للجمارك في بيان صحفي إن إجمالي حجم التجارة العام " تجارة خارجية غير نفطية وتجارة المناطق الحرة" للدولة من حيث القيمة لعام 2010 بلغ نحو 1.1 تريليون درهم منها 754.3 مليار درهم قيمة الواردات و352.8 مليار درهم قيمة الصادرات وإعادة التصدير. وذكرت الهيئة أن بيانات تجارة المناطق الحرة تعكس الدور الاقتصادي الذي تقوم به تلك المناطق في خدمة الاقتصاد الوطني والتجارة العالمية مما يؤدي إلي تعزيز التجارة مع العالم الخارجي ودعم صناعة القرار الاقتصادي في الدولة وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي... مشيرة إلى أن معدل النمو في تجارة المناطق الحرة بالدولة يكشف عن عودة النشاط إلى القطاعات الاقتصادية والتجارية وقدرة الاقتصاد الوطني على جذب رؤوس الأموال ومدى جاذبية الدولة كبيئة مثالية للأعمال. وأوضحت الهيئة أن إجمالي تجارة المناطق الحرة بالدولة حقق نمواً بلغت نسبته 23 في المائة فيما بين عامي 2009 و2010 ليرتفع من 386.6مليار درهم في 2009 إلى 352.8 مليار في 2010 .. وشهدت قيمة الواردات نمواً مقداره 20 في المائة خلال الفترة لترتفع من 167.9مليار إلى 201.3 مليار بينما حققت كل من الصادرات وإعادة التصدير نموا بنسبة 28 في المائة خلال تلك الفترة لترتفع من 118.7مليار درهم في 2009 إلى 151.4 مليار في 2010. وأضاف البيان إن حجم تجارة المناطق والأسواق الحرة بدولة الإمارات من حيث الوزن لعام 2010 بلغ 24.2 مليون طن منها 15.2 مليون طن وزن الواردات و9 ملايين طن وزن الصادرات وإعادة التصدير ما يعني أن المتوسط اليومي لأوزان الرسائل الجمركية التي تعاملت معها المناطق والأسواق الحرة بلغ حوالي 101 ألف طن على أساس ساعات الدوام الرسمي "8 ساعات لمدة خمس أيام في الأسبوع" بمتوسط 13 ألف طن في الساعة. وفي إطار دول مجلس التعاون الخليجي شهدت تعاملات المناطق الحرة بالدولة مع دول المجلس ارتفاع حجم الصادرات إلى هذه الدول مقارنة بحجم الواردات منها ما يشير إلى أن دول المجلس تمثل إحدى وجهات التصدير الهامة للمناطق الحرة بالدولة حيث بلغ إجمالي حجم تجارة المناطق الحرة معها من حيث القيمة لعام 2010 حوالي 40.2 مليار درهم منها 6.4 مليار درهم قيمة الواردات مقابل 33.8 مليار درهم قيمة الصادرات. وأشارت إلى أن بيانات تجارة المناطق الحرة تمثل المحور الثاني في قاعدة بيانات التجارة العامة لدولة الإمارات بالهيئة إضافة إلى محور التجارة غير النفطية للدولة والتي تشتمل على بيانات الواردات والصادرات لجميع المناطق الحرة على مستوى الدولة والتي تم إعدادها وفقاً للمعايير الإحصائية للأمم المتحدة المعمول بها في هذا المجال.

المصدر: : وام